بسم الله الرحمن الرحيم

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE DU YÉMEN
GENÈVE

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة
جنيف

كلمـــة معالي الدكتور/ رشـــاد الرصاص

وزير الشئون القانونية المكلف بإدارة وزارة حقوق الإنسان

أمام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

9-10 مايو 2011م

جنيف

CHEMIN DU JONC 19 - 1216 COINTRIN (GENÈVE) - TÉL. 022 799 05 10 - FAX 022 798 04 65

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد /ايرنجا بيلي رئيس اللجنة
السيدات والسادة اعضاء اللجنة
الحضور جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية يطيب لى بإسم وفد الجمهورية اليمنية ان اتقدم إليكم بالشكر الجزيل على الجهود التي تبذلها لجنتكم الموقرة في اطار مجلس حقوق الانسان بما من شأنه ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن بصفته انسانا والتأكد من مدى تمتعه بتلك الحقوق لاسيما في هذا الوقت بالذات وما افرزته التطورات الحديثة من نظم وظواهر سلبية ادت بالمجتمع الدولي إلى فرض بعض من القيود التي تحول دون تمتع الانسان بحقوقه بصورة كاملة لضرورات تفرضها في الاساس حماية حقوق الانسان وصيانتها لاسيما حقه في الحياة في بيئة آمنة ومستقرة .

وانطلاقاً من قناعة الحكومة اليمنية بأهمية حصول كل فرد على الحقوق الاساسية محاطة بظروف تهئيؤه للتمتع بها في ظل سلام يعم العالم اجمع فإن اليمن تحافظ وستحافظ على الوفاء بالتزاماتها الدولية وبموجب الاتفاقيات والصكوك التي وقعت عليها امام

المجتمع والاسرة الدولية ومنها مانحن بصدده اليوم من نقاش للتقرير الوطني للحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التزاما بالعهد الدولي لهذه الحقوق.

وادراكاً من الجمهورية اليمنية بأهمية التواصل والتعاون مع لجنتكم الموقرة ووضعها في الصورة لما يجري ويتحقق على ارض الواقع من الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي كفلتها التشريعات والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة ومايعترضها من صعوبات ومعوقات فقد بادرت الحكومة إلى الرد على الاستفسارات والملاحظات التي قدمتها لجنتكم الموقرة من خلال تقرير اوضحت فيه بشكل مفصل كافة الردود على تلك الاستفسارات انطلاقا من حرصها الدؤوب على الوفاء بالمتطلبات الدولية وفي ذات الوقت تأكيداً منها على اهمية تمتع مواطنيها بكافة حقوقهم وضمان تطوير الاجراءات والتشريعات التي تعزز من تمتعهم بتلك الحقوق .

السيدات والسادة :

انكم لا شك تشاطرونا الرأي بان الاجراءات والتشريعات التي تتخذها الدول او تضعها باتجاه كفالة الحقوق الاساسية للانسان ليست نهائية فهى بحاجة إلى المراجعة والتقويم والتطوير لاسيما في ظل التحولات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن ولهذا فاننا في الحكومة اليمنية نرى بأن هذا الاجتماع وبحضور المهتمين بهذه

الحقوق يشكل فرصة ثمينة للنقاش والمراجعة بصورة مباشرة وشفافة يرمي في النهاية إلى انجاح مساعي بلادنا الهادفة إلى صون كرامة الانسان وحريته وتمكينه من حقوقه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق بشكل عام .

السيدات والسادة الاعزاء:

ان انعقاد اجتماعنا هذا يأتي وبلادنا تستعد للاحتفال بالعيد الواحد والعشرين لاعلان قيام دولة الوحدة اليمنية المباركة التي جاءت تلبية لتطلعات وطموحات الأمه اليمنية ولجهود كبيرة بذلت من جميع افراد الشعب اليمني ومختلف شرائحه وفئاته في سبيل تحقيق وحدته وافرزت في ذات الوقت عدد من التحولات الحقيقية التي تشكل في مجملها صمام امان ونقلة نوعية في حياة الشعب اليمني في مختلف المجالات ويأتي في مقدمة ذلك المبادئ والحريات الهامه التي ارسى قواعدها دستو الجمهورية اليمنية ، وقد افرد الباب الاول من الدستور مجموعة من الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها الجمهورية اليمنية ولعل من اهم تلك المبادئ والاسس الآتي:

- ان الشعب مالك السلطة ومصدرها يمارسها بشكل مباشرة عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والمحلية .
- ان النظام السياسي للجمهورية يقوم على التعددية السياسية والحزبية بهدف تداول السلطة سلمياً.
- حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصحلة الفرد والمجتمع والتنافس المشروع بين القطاع العام والخاص التعاوني

والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية بين جميع القطاعات والتأكيد على حماية واحترام الملكية الخاصة ومنع الاحتكار.

- كفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعياً وثقافيا والتأكيد على ان المجتمع اليمني يقوم على اساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة.
- الزامية حماية الدولة للامومة والطفولة ورعاية النشء والشباب .
- التأكيد على حقوق المرأة ومساواتها للرجل في اطار ما تفرضه القوانين.
- حظر تسخير القوات المسلحة والامن والشرطة لصالح او ضد أي حزب او فرد او جماعة .

واضافة إلى ماتقدم فقد اورد الباب الثاني من الدستور الحقوق الاساسية للمواطنين فجميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، وايمانا من المشرع اليمني باهمية الاسس والحقوق التي كفلها الدستور واوردها في البابين الاول والثاني وكضمانة لحماية هذه الحقوق فقد حظر تعديل أي مادة منهما إلا بعد استفتاء الشعب على التعديل .

السيدات والسادة :

منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة وفي ظل هذا الدستور مارس المواطنون حقوقهم السياسية بكل نزاهه ، فقد اجريت ثلاثة انتخابات نيابية وكذا انتخابين رئاسيين بالاضافة إلى عمليتين انتخابيتين للمجالس المحلية وعملية انتخاب واحدة للمحافظين وعملية استفتاء واحدة خاضت الاحزاب السياسية خلالها إلى جانب المستقلين تلك الممارسات الديموقراطية ،التي ادت في مجملها إلى ترسيخ المشاركة السياسية من قبل عموم المواطنين بما فيهم المرأة كما عززت مبدأ قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والمشاركة في صياغة وبناء الدولة الديموقراطية الحديثة القائمة على التعددية السياسية والحزبية واحترام حرية التعبير بالاضافة الي انتهاج اللامركزية الادارية والمالية في ادارة الشأن المحلي حيث يساهم المجتمع المحلي في تنفيذ برامج وخطط التنمية والرقابة على اداء الاجهزة التنفيذية المحلية مما يعمل في النهاية على توفير الحقوق الاساسية للمجتمع وايجاد نوع من الحماية والرقابة على عدم انتهاك تلك الحقوق.

السيدات والسادة :

لقد عملت الجمهورية اليمنية على سن الكثير من التشريعات والاجراءات التي تكفل الحقوق الاساسية للمواطن بصفة عامة

وللمرأة والطفل بصفة خاصة بما يتوائم والاتفاقيات والصكوك الدولية التي انضمت إليها اليمن ومازلنا في الحكومة اليمنية وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبدعم من المانحين نعمل على تطوير تلك التشريعات وتحديثها بما يواكب ويلائم التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم وعلى الرغم من التطورات الايجابية التي تحققت في مجال حقوق الانسان في اليمن وغيرها من التطورات التي تعد بحق مرآة عاكسة لوضعية الحقوق و الحريات في اليمن فاننا في الحكومة اليمنية نؤمن بان حداثة التجربة وصعوبات الوضع الاقتصادي لليمن في ظل النمو السكاني المتسارع وشحة الموارد ساهمت تلك الاسباب في بقاء بعض اشكال التجاوزات غير القانونية الماسة بحقوق الانسان بشكل مباشر او غير مباشر والتي نرى انها في الاساس لاترجع إلى قصور في التشريعات وانما في اكثرها إلى موروثات ثقافية واجتماعية تتطلب مزيدا من الجهد والصبر والتوعية لتجاوزها بتعاون وتكاتف الجميع في السلطة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني كما تتطلب مزيدا من التعاون الدولي مع جهود الحكومة اليمنية الرامية إلى تعزيز حقوق الانسان وحرياته العامة ومجابهة العوائق الكابحة لكثير من الجهود الوطنية في هذا المجال .

السيدات والسادة :

لقد عملت الجمهورية اليمنية خلال السنوات الثلاث الماضية على اعداد وإقرار العديد من القوانين والاستراتيجيات العامة بعضها يتعلق بالمرأة وشؤونها وقضاياها و بصورة خاصة الي سد فجوة النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية نذكر منها على سبيل المثال تحديث الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة والاستراتيجية الوطنية لعمل المرأة واستحداث قطاع خاص لتعليم الفتاة في وزارتي التدريب المهني والتعليم الفني و وزارة التربية والتعليم والاستراتيجية الوطنية لصحة الانجابية 2011-2015م وقرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على توصيات اللجنة الدولية لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة "السيداو".

وفي مجال الطفولة أقرت الحكومة اليمنية الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة مع التركيز على التعليم قبل المدرسي وكذا موافقتها على الالية التنفيذية لخطط العمل الوطنية المتعلقة بتهريب الاطفال واطفال الشوارع ومناهضة العنف ضد الاطفال وكذا تعديل القانون رقم 6 لسنة 1990م بشأن الجنسية اليمنية بما من شأنه منح ابناء اليمنية المتزوجة من اجنبي الجنسية اليمنية والاستراتيجية الوطنية لتسجيل المواليد.

وفي مجال مكافحة الفساد أقرت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد كما أصدرت اليمن قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وقانون التدوير الوظيفي بالاضافة الى الموافقة على الاتفاقية الدولية لتمويل قمع الارهاب.

وفي المجال الاقتصادي اقرت الجمهورية اليمنية مجموعة من التعديلات والقوانين وفقا لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بهدف دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ومنها على سبيل المثال قانون الكهرباء، تعديل قانون الترويج السياحي، قانون بنوك التمويل الاصغر، تعديل قانون المصارف الاسلامية، قانون السياحة، قانون تملك غير اليمنيين للعقارات، تعديل قانون الشركات التجارية، قانون صندوق تنمية المهارات، وتعديل قانون الجمارك، قانون الاستثمار،قانون ضرائب الدخل، قانون تنظيم الصناعة ، قانون بشأن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، تعديل قانون السجل التجاري، قانون براءة الاختراع ونماذج المنفعة وتصميمات الدوائر المتكاملة والمعلومات المفصح عنها. اقرت الحكومة اليمنية الموافقة على استراتيجية الاصلاحات الوطنية 2011-2015م.

كما اقرت الحكومة خطة التنمية الرابعة للتخفيف من الفقر 2011-2015م والتي تستهدف تحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر وتوسيع الحماية الاجتماعية وتعزيز بناء الدولة وتحقيق الامن والاستقرار.كما تستهدف تحقيق اهداف التنمية الالفية بحلول عام 2015م.

وفي مجال العمالة اقرت الحكومة اليمنية الموافقة على الرؤية الخاصة بتشغيل واستيعاب العمالة اليمنية في اسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، كما عملت الحكومه خلال الشهر الماضي على خلق فرص عمل للشباب من خلال توفيرستون الف درجة وظيفية لخريجي الجامعات والمعاهد العليا الفنية والتخصصية في مختلف اجهزة الدولة وكذلك اعتماد خمسمائة الف حالة ضمان اجتماعي جديدة ليصبح اجمالي الحالات المستفيدة من ضمان الاجتماعي مليون ومائتان وثلاثون الف حاله .

وفي مجال حقوق الانسان وافقت الحكومة اليمنية على مصفوفة الاجراءات التنفيذية لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2009م لمجلس حقوق الانسان وكذا الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير وزارة حقوق الانسان الخاصة بمناهضة التعذيب.

وفي مجال الصحة والتعليم اقرت الحكومة اليمنية قانون الصحة العامة وقانون وقاية المجتمع من الايدز وحماية حقوق المتعايشين مع الفايروس وتعديل قانون بشأن محو الامية وتعليم الكبار واقرار قانون التعليم العالي. كما تم الاعلان في نهاية عام 2009م اعتبار اليمن خالية من مرض شلل الاطفال كما أدخلت الحكومة في عام 2011م تحصين المكورات الرئوية.

واقرت الموافقة على توصيات الملتقى التربوي للمراجعة السنوية المشتركة الخامسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسي وكذا الموافقة على الرؤية الشاملة والتوجهات المستقبلية العامة لتوحيد واصلاح مدخلات التعليم العام والعالي والفني والمهني وكذا الموافقة على وثيقة الاستراتيجية الوطنية الصحية والاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

السيدات والسادة:

وانطلاقاً من قناعة الحكومة اليمنية من ان الاستقرار الاقتصادي والسياسي يمثل مرتكزاً رئيسياً للحفاظ على حقوق الافراد وحرياتهم إلا ان جهود الحكومة قد واجهت وهي تحث الخطى نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي لمواطنيها تحديات عديدة متمثله بازمة الغذاء العالمي والازمة الاقتصادية العالمية التي انعكست بالكثير من التبعات السيئة على البلدان النامية ومازالت تلقي بظلالها على اقتصاديات هذه الدول ومنها بلادنا بالإضافة الى تكلفة الاثار السلبية للتغيرات المناخية .وحركات التمرد التي حدثت في بعض مديريات بعض المحافظات الشمالية. بالاضافة للهجمات الارهابية التي تسبب بها عناصر تنظيم القاعدة. كل ذلك ادى إلى خلق نوع من عدم الاستقرار وايجاد بيئة غير مشجعة على جذب

الاستثمارات ورؤس الاموال الاجنبية التي كان من شأنها انعاش الحياة الاقتصادية.

ان الظروف الاستثنائية التي تمربها المنطقة العربية في الوقت الراهن – واليمن ليست بمناى عن تلك الظروف- قد احدثت تحولات كثيرة في مجالات عديدة ستؤثر مستقبلا على سياسات الدول بشكل او بأخر فنحن في الجمهورية اليمنية كنا ومازلنا نؤكد على حتمية التغيير السلمي الذي يجب ان يتم وفق الاطر الدستورية والقيم الديموقراطية المتعارف عليها وفي مقدمتها التداول السلمي والآمن للسلطة بعيداً عن دورات العنف والانقلابات على الشرعية الدستورية التي اختارها شعبنا وجسدتها الممارسة الحقيقية للديمقراطية من خلال توالي وتعدد العمليات الانتخابية التي اشرنا إليها سلفا كما نومن في الحكومة اليمنية ايمانا مطلقاً بأنه لا سبيل لحل اي خلافات سياسية أو اجتماعية او غيرها الا من خلال الحوار الجاد والشفاف والمسؤول بما يلبي كافة المتطلبات التي تسعى إلى تحقيقها الاطراف السياسية الفاعلة على الساحة اليمنية وهذا ما أكدته القيادة السياسية من خلال المبادرات التي قدمتها اورحبت بها لاسيما مبادرة وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي التي نرى في الحكومة اليمنية انه متى ماتم التعامل معها كمنظومة كاملة غير قابلة للتجزئه او الانتقاء فأنها ستكون اساساً للحل السلمي للخلاف

المحتدم بين القوى السياسية الذي يحدث في الساحة الوطنية وبتعاون الجميع سلطة ومعارضة وبدعم من الاشقاء والاصدقاء في دول الخليج العربي والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية لاسيما والظروف الاقتصادية التي تمر بها اليمن لاتحتمل استمرار هذه الازمة السياسية وتلك الظروف الاستثنائية وبما يمكننا من مواصلة الجهود لتعزيز وتوفير الحقوق الاساسية للمواطن اليمني في جو آمن ومستقر خصوصاً وهناك عدد كبير من الصعوبات والاشكالات التي تعاني منها اليمن لعل من اهمها:

- النمو السكاني المرتفع والبالغ (3%) والتشتت السكاني وصعوبة التضاريس في ظل محدودية الموارد وشحتها.
- ضعف الاستثمارات الخارجية نظرا للظروف التي شهدتها اليمن ومازالت تشهدها .
- ارتفاع الامية وضعف التوعية وقصور البرامج الخاصة بهذا المجال.
- تحمل الحكومة اعباء اضافية ناتجة عن عدم الاستقرار في القرن الافريقي وتدفق الكثير من اللاجئين وتنامي ظاهرة القرصنة والارهاب.
- تراكم الديون الخارجية نتيجة عجز الموارد المحلية في تلبية متطلبات التنمية وتنفيذ البرامج والخطط الرامية إلى تحقيق

الحياة الآمنة والمستقرة للمواطنين بالرغم من الجهود التي بذلتها ومازلت تبذلها الحكومة في رفع نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي والسيطرة على التضخم وترشيد الانفاق والتحكم في العجز المالي وتمويله من مصادر غير تضخمية ومع ذلك عملت الجكومة في ذات الوقت وبصورة متوازية على تعزيز شبكة الامان الاجتماعي وتوسيعها لمعالجة الاثار الناجمة عن تلك السياسات .

السيدات والسادة :

في الاخير نؤكد على ان حماية حقوق الانسان وصون كرامته وتحسين مستوى معيشته يمثل جوهر وظيفة الدولة بكل مستوياتها ومختلف سلطاتها كما يمثل هما وطنياً لكل شركاء التنمية من احزاب ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص وكل الفعاليات الوطنية الاخرى .. وما يزيد من آمالنا وتطلعاتنا - في المستقبل القريب - لتحسين الظروف المساعدة في حماية وتعزيز تلك الحقوق هو وجود الارادة والعزيمة لدى القيادة السياسية للجمهورية اليمنية ووضع مهمة حماية حقوق الانسان على اولويات عملها وهذا ما يسهل الكثير من الصعاب والعوائق امام المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال كما نؤكد لكم باننا سنكون اذانا صاغية لملاحظاتكم واستفساراتكم جميعا باذلين

جهودنا لتقويم وتصحيح وتطوير خططنا وتشريعاتنا وبرامجنا يما يلبي تلك الملاحظات والعمل على تلافيها مستقبلا متطلعين إلى مستقبل افضل لليمن خاصة وللاسرة الدولية بشكل عام مستقبل تتعزز فيه احترام حقوق الانسان في اطار مجتمعات تنعم بالامن والحريات والسلام .

وفق الله الجميع لما فيه خدمة الانسانية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتة